التجارة بين المناطق المحتلة واسرائيل

ارتفعت واردات المناطق المحتلة من اسرائيل بصورة ملحوظة في السنوات الاخيرة، من ٥٩٨ مليون دولار العام ١٩٥٨[١٣] الى ٧٨٠ مليون دولار العام ١٩٨٦[١٤]، لتبلغ ١,٢ مليار دولار العام ١٩٨٧[١٥]. وتمثل واردات المناطق المحتلة من اسرائيل ٩٠ بالمئة من اجمالي واردات المناطق و ١١ بالمئة من اجمالي صادرات اسرائيل[١٦]. أما صادرات المناطق المحتلة الى اسرائيل، فقد بلغت ٢٨٩ مليون دولار العام ١٩٨٦[١٧] (لا تتوفر ارقام الصادرات لعام ١٩٨٧) وتمثل ٧٣ بالمئة من اجمالي صادرات الضفة والقطاع. وتبعاً لذلك، فقد بلغ العجز في الميزان التجاري بين المناطق المحتلة واسرائيل للعامين ١٩٨٥ و١٩٨٦ ما يعادل ٤٠٦ ملايين دولار و ٤٩١ مليون دولار على التوالي، وتجاوز العجز في الميزان التجاري للعام ١٩٨٧ ـ وفقاً لتقديراتنا ـ نصف المليار دولار.

وتعكس الارقام السابقة الوزن الذي تحتله المناطق المحتلة، كسوق لتصريف البضائع والخدمات الاسرائيلية؛ اذ تمثل المناطق المحتلة ثاني اكبر سوق للصادرات الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة. واذا استثنينا صادرات اسرائيل العسكرية و صادراتها من الماس، فان صادرات اسرائيل الى المناطق المحتلة تعادل ثلث الصادرات الاسرائيلية، وهي تفوق نسبة استيعاب قارتي آسيا وافريقيا من بضائع اسرائيل[١٨]. ولدى مقارنة اجمالي اجور عمال الضفة والقطاع، العاملين في اسرائيل، باعتباره انتقالاً للاموال من اسرائيل، وحجم العجز في الميزان التجاري بين الاراضي المحتلة واسرائيل، يتضح ان المناطق المحتلة كانت مصدراً للعملات الاجنبية بالنسبة الى الخزينة الاسرائيلية[١٩]. فقد كان يتم اعادة الدخل المتولد عن العمل العربي في اسرائيل، وكذلك جزء من التحويلات الخارجية التي تأتي من طريق الاردن (والتي تمثل ٤٠ بالمئة من الدخل المتاح للمناطق)، الى اسرائيل لتمويل استهلاك المناطق المحتلة من البضائع والخدمات الاسرائيلية. وقدر البعض انه عند مراعاة العجز التجاري بين المناطق المحتلة واسرائيل منذ العام ١٩٦٨، والذي بلغ مجموعه ٢٢٢٣ مليون دولار، تبين ان حوالى ٣٧ بالمئة من اجمالي الاموال التي دخلت الضفة بصورة فائض تجاري مع الاردن، اضافة الى مساعدات الحكومة الاردنية ومساعدات اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة ومساعدات هيئة الامم المتحدة والمنظمات التطوعية الاميركية، قد تم تحويلها بصورة غير مباشرة الى اسرائيل من طريق استيراد بضائعها وخدماتها[٢٠].

اضافة الى ما سبق، ترتب على الاستيراد المرتفع من اسرائيل دفع ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستيراد والجمارك وغيرها، مما رفع درجة استفادة اسرائيل من ارتباط المناطق المحتلة باقتصادها.

الضرائب

يتوجب على ابناء الضفة والقطاع، نتيجة للعمل في اسرائيل واستهلاك منتوجات اسرائيلية، دفع ضرائب عديدة التسمية للدولة، أهمها:

(أ) ضريبة الدخل: وتتراوح نسبتها بين ٢٠ ـ ٥٠ بالمئة من دخل العاملين في اسرائيل؛ يتم اقتطاعها بحجة تنمية المناطق المحتلة وتوفير الخدمات الاساسية فيها. وتتراوح قيمة ضريبة الدخل بين ١٠٠ ـ ١٨٠ مليون دولار سنوياً، تبعاً للتقديرات المختلفة[٢١].

(ب) الضرائب غير المباشرة: وأهمها ضريبة القيمة المضافة، المفروضة على استهلاك المناطق